

فضيحة الأسمنت: رواية ماهر المصري، وزير الاقتصاد الفلسطيني*

طالب ماهر المصري وزير الاقتصاد الوطني النائب العام الإسراع في إنجاز التحقيق في قضية الأسمنت المصري مؤكداً أنه تم تضخيمها لأهداف سياسية وشخصية [...] .

ونفى المصري علاقته بهذه القضية التي أُلقت بظلالها على الساحة الفلسطينية وأثارت ضجة كبيرة وخلافات في الرأي عقب تقرير المجلس التشريعي وتكليف النائب العام النظر في أمر الشركات التي ذكرها التقرير.

وأكد المصري أنه يصر على إنجاز التحقيق في هذه القضية لأن الطريقة التي تم التعامل بها في هذا الموضوع اتخذت طابعاً تشهيرياً عبر وسائل الإعلام المختلفة واستندت إلى أرقام غير دقيقة لا تتطابق مع الأرقام الرسمية الحقيقية الأمر الذي نتج عنه تهييج مقصود للرأي العام أضر بسمعة السلطة والوزارة وسمعته شخصياً.

وروى الوزير المصري تفاصيل وحيثيات القضية بالقول: في منتصف العام 2003 قمت بتشكيل لجنة لدراسة طلبات "الكوتا" بكافة أنواعها (بعد أن كان ذلك يتم عبر موظف مسؤول واحد بالوزارة) ورفع التوصيات لي بعد دراستها وذلك كخطوة لتحقيق الشفافية ونشر المعلومات للجمهور وظهرت قضية الأسمنت لأول مرة في بعض الصحف المصرية خلال شهر تشرين الأول [أكتوبر] عام 2003 أثناء حكومة الطوارئ التي كنت خارجها مما حدا بمسؤول التجارة في الوزارة بإلغاء رخص استيراد كمية 65,000 طن من الأسمنت المصري تعود لثلاث شركات فلسطينية اثنتان في الضفة الغربية وواحدة في غزة.

وعند تشكيل الحكومة الحالية عدت وزيراً للاقتصاد الوطني وبدأنا البحث في هذا الموضوع بمشاركة دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية/وزارة المالية وقد تبين لنا عند استعراضنا للبيانات الجمركية من خلال دائرة الجمارك والمكوس ومن اتصالنا مع الشركة المصرية المصدرة [أن] هناك شركتين فلسطينيتين قامتتا باستيراد

(*) المصدر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic>

الأسمت المصري وتغيير ملكية البيان الجمركي الفلسطيني قبل دخول البضاعة إلى معبر العوجا (معبر مصري - إسرائيلي لا يوجد فيه تمثيل فلسطيني) وأن الشركة المسجلة في الضفة الغربية أصدرت فواتير مقاصة بكمية 8600 طن في شهري تشرين الأول [أكتوبر] وتشرين الثاني [نوفمبر] 2003 أثناء فترة حكومة الطوارئ وأن الشركة الأخرى المسجلة في غزة استوردت 24,000 طن في الفترة ما بين حزيران [يونيو] وشهر آب [أغسطس] من عام 2003 وقامت الأخيرة ببيع 18,000 طن من أصل الكمية (24,000) لشركة فلسطينية في الضفة الغربية كما هو مثبت لدى دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية أما باقي الشركات الفلسطينية المستوردة للأسمت المصري فقد قامت بالاستيراد بشكل مباشر عبر البيان الجمركي الفلسطيني دون تغيير الملكية.

وتابع المصري يقول: قدمنا تقريراً أولاً بما سلف إلى المجلس التشريعي بناء على طلب من اللجنة الاقتصادية في المجلس تم عرضه على المجلس في نهاية عام 2003 وطلب المجلس من الوزارة تشكيل لجنة تحقيق بالموضوع وقد كنا في الوقت نفسه أصدرنا تعليمات مكتوبة بمنع تغيير ملكية البيان الجمركي لبضائع "الكوتا"، علماً بأن نظام تغيير ملكية البيان الجمركي في مجال الاستيراد بشكل عام مسموح حسب الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي (وزارة المالية) كما قمنا بالتنسيق مع دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية بفحص طلب الاستيراد قبل منح الرخص والتحقق من البيان الجمركي والفواتير بعد الاستيراد وقبل منح رخصة جديدة للمستورد.

وقال: بالفعل قمنا بتشكيل لجنة تحقيق مشتركة مع دائرة الجمارك والمكوس/وزارة المالية وقد قدمت الشركتان المذكورتان أعلاه فواتير مقاصة لإثبات بيع كافة الكميات المستوردة في الأراضي الفلسطينية ودفع قيمة الضريبة المضافة عليه للسلطة الوطنية باستثناء 2000 طن لم تبرز الشركة المسجلة في غزة إثباتات لها. ومع ذلك فقد استنتجت لجنة التحقيق أن هناك شكوكاً تحيط بصحة هذه الفواتير وبالتالي بإمكانية تسرب جزء من كمية 14,500 طن أو جميعها إلى إسرائيل وجاء في استنتاج اللجنة أن موظفين اثنين في الوزارة قاما أثناء حكومة الطوارئ وقضية الأسمت بتجاوزات إدارية أثارت الشبهات بالتواطؤ كما تبين أيضاً عدم وجود تنسيق متكامل بين وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية فيما يخص استيراد "الكوتا" وبناء على هذا طالبت اللجنة بوقف إصدار تراخيص استيراد "كوتا" للشركتين المعنيتين ومحاسبة المخالفين من الوزارة.

في ذلك الوقت كانت ثلاث لجان في المجلس التشريعي تعمل على إعداد تقرير في الموضوع نفسه وهو التقرير الذي تبناه المجلس التشريعي بأغلبية 18 صوتاً مقابل 6

أصوات وامتناع واحد... وأوضح المصري أنه مما جاء في تقرير لجان المجلس التشريعي:

1. إن الوزارة أصدرت رخص استيراد للأسمنت المصري ما بين أيلول [سبتمبر] عام 2003 وشباط [فبراير] عام 2004 بكمية 420,000 طن. والصحيح أن الوزارة أصدرت رخص استيراد بكمية تقدر حوالي 233,000 طن تم إلغائها 65,000 طن منها أثناء حكومة الطوارئ فبقي منها 168,000 طن كما أن تخصيصات الكوتا السنوية من الأسمنت الأردني والمصري هي 400,000 طن فكيف يورد التقرير إصدار رخص بكمية 420,000 طن خلال ستة أشهر للأسمنت المصري فقط؟

2. ذكر التقرير في المادة (8) أنه لم يتم الالتزام بتعليماتي كوزير للاقتصاد بعدم تحويل ملكية البيان الجمركي في عام 2004 واتهمني بتحويل بيان جمركي من شركة الوحيدي إلى الوسيط الإسرائيلي المدعو بلنسكي لتسريبها إلى إسرائيل. والصحيح أنه لا يوجد شركة بهذا الاسم تقدمت لنا أصلاً بطلب استيراد أسمنت مصري وأن هذا أفادت به دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية وقد أثبتنا ذلك في كتاب أرسلناه إلى رئيس المجلس التشريعي مرفق به كتاب الجمارك بتاريخ 2004/6/15 وطالبنا بتصحيح ذلك عبر وسائل الإعلام نظراً للضرر المعنوي الذي أصاب شركة الوحيدي وقد قام رئيس المجلس التشريعي بتصحيح ذلك في كافة الصحف الفلسطينية إلا إنه لم يتم رفع الضرر عن شركة "الوحدة" حتى الآن.

3. ورد في التقرير أنه لا يوجد تاريخ لإصدار رخص الاستيراد وانتهائها والصحيح أن هناك تاريخاً محدداً لإصدار وانتهاء الرخصة يتراوح ما بين 3 إلى 4 أشهر يصدر عن الجهة الإسرائيلية بطريقة إلكترونية ومحسوبة حيث يجري إرسال الرخص التي تم إقرارها من قبلهم إلكترونياً إلى كافة المعابر ونسخة منه إلى الوزارة تقوم بتسليمها للمستورد وتلغى الرخصة أوتوماتيكياً عند انتهاء مدتها في الحاسوب الإسرائيلي.

4. ذكر التقرير أن الكميات المذكورة على طلب الرخصة تكتب بالأرقام فقط دون اللجوء إلى كتابتها بالأحرف الأمر الذي يفسح المجال لتزوير الأرقام بإضافة أصفار عليها والواقع أن التلاعب بأرقام الكميات بهذه الطريقة غير ممكن بحيث أي تغيير بأرقام الكميات يعكس نفسه على المجموع الكلي للرخصة يرفضه الحاسب الإلكتروني الإسرائيلي أوتوماتيكياً. إن المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل لا تتعامل مع نسخة طلب الاستيراد الفلسطيني الموقعة من قبل الوزارة ومني شخصياً بل مع النسخة التي تصلها عبر شبكة الحاسوب الإسرائيلي.

5. صور التقرير وكأن معظم الشركات الفلسطينية تستورد بشكل مباشر عبر البيان الجمركي الفلسطيني الذي لا يسمح بتسرب الأسمنت إلى إسرائيل باستثناء شركتين أشرنا إليهما سابقاً وكانت الكميات المشتبه بتسريبها بحدود 14,500 طن.

6. حمل تقرير لجان المجلس التشريعي ووزارة الاقتصاد الوطني مسؤولية التقصير في متابعة دخول البضائع إلى أراضي السلطة الوطنية وخصوصاً بضائع "الكوتا" والصحيح أنه ليس من مسؤوليات الوزارة متابعة ذلك بل يقتصر دورها على إصدار التراخيص للشركات المستوفية شروط التسجيل لديها وكمساهمة منا ولكي نساعد في سد أي ثغرة في موضوع المتابعة قمنا منذ شهر كانون الأول [ديسمبر] عام 2003 باتخاذ الإجراءات الآتية:

إرسال نسخ عن كل رخصة استيراد نصدرها إلى دائرة الجمارك والمكوس الفلسطينية لمتابعة عملية الاستيراد.

كما ألزمتنا كل مستورد بتقديم بياناته الجمركية الفلسطينية وفواتير مبيعاته إلى وزارة الاقتصاد الوطني التي تقوم بإرسالها لدائرة الجمارك والمكوس لتدقيقها وإعطاء موافقتها على صحة البيانات والفواتير قبل إصدار رخصة استيراد جديدة للمستورد.

كما حددنا كمية الاستيراد للرخصة الواحدة بعشرة آلاف طن وضرورة أخذ الموافقة المسبقة من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية قبل حصول المستورد على رخصته.

7. ورد في تقرير لجان المجلس التشريعي أنه ثبت لديها أن وزارة الاقتصاد الوطني لا تملك إحصاءات لحصر حاجات السوق الفلسطيني من مادة الأسمنت والصحيح أن الوزارة لديها تقديراتها لاحتياجات السوق الفلسطيني ولديها تقديراتها لاستهلاك السوق قبل وبعد الانتفاضة بالإضافة إلى أننا لا نرى أين يقع التقصير على الوزارة في هذا الأمر.

وقال المصري لقد ادعى بعض "المعرضين" أنني قمت بالتوقيع على رخصة استيراد لإحدى الشركتين المذكورتين أعلاه في بيت أحد الوزراء وهو ادعاء باطل يراد به التشهير إذ إن توقيع الوزير يأتي كمصادقة على قرار لجنة "الكوتا" وليس العكس وبالتالي لا يمكن للوزير أن يوقع على رخصة الاستيراد ما لم تصله أصلاً من طرف لجنة الكوتا.

وأضاف: أعتقد أن التضخيم الذي حصل والتداول في هذا الموضوع بشكل تشهيري

يستهدفان الوزارة وشخصي بالدرجة الأولى وذلك لتشويه مسيرة عمل في الخدمة العامة لمدة تصل إلى ثماني سنوات لم يعرف عنا خلالها إلا المهنية والنزاهة والاستقامة في العمل [...] ■.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>